الأمم المتحدة

DP/2017/1

Distr.: General
11 November 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧

٣٠ كانون الثاني/يناير – ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣

ثانيا – بيان مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بتمويله ٣

ثالثا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٩

رابعا – التقييم ١١

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٤

خامساً – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ١٤

سادساً – بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بتمويله ١٦

141216 051216 16-20417 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

سابعا – التقييم ٢٢
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٥
ثامنا – بيان المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ . . . . . ٢٥
الجزء المشترك ٢٨
تاسعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢٨
عاشرا – متابعة اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٣٠
حادي عشر – الزيارات الميدانية ٣٠
ثاني عاشر – مسائل أخرى ٣١
مرفق
البيان الذي أدلى به المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بصندوق الأمم المتحدة للسكان في المشاورة غير الرسمية بشأن وثائق البرامج القطرية للصندوق التي عقدت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ . . . . ٣٥

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/18). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2016/CRP.2) وخطةَ العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

٣ – وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦ في الوثيقة DP/2017/2 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠١٦/٢١ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧:

الدورة العادية الأولى: من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧
الدورة السنوية: من٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧
الدورة العادية الثانية: من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بتمويله

بيان مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥ – استهلت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيانها أمام المجلس التنفيذي بملاحظات (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) تناولت فيها سلسلة مواضيع من منظور تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحالة تمويل البرنامج الإنمائي. وتضمنت تلك المواضيع مشاركة البرنامج الإنمائي في: الخطط العالمية الرئيسية؛ وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠١٦؛ ومالية المؤسسة، وخاصة حالة الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)؛ والحالات الإنسانية في شتى أرجاء العالم؛ والجهود المتواصلة لضمان

الشفافية والمساءلة في كل مجالات العمل؛ وتحسين جودة البرامج القطرية؛ وبناء وظيفة تقييم وثقافة تقييم أكثر قوة على نطاق المنظمة.

٦ - وفيما يتصل بالخطط العالمية، وَجَّهَت مديرة البرنامج الإنمائي الانتباه إلى تعاون البرنامج الإنمائي مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال اتباع نَهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلق بالتعميم والتسريع ودعم السياسات في المجالات التالية: التخطيط المتعدد القطاعات، وتعزيز القدرات الإحصائية، وإذكاء الوعي وبناء الشراكات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة (التي يشار إليها فيما يلي باسم الأهداف). وعلى المستوى الوطني، سَلَّطَت الضوء على تعاون البرنامج الإنمائي مع الشركاء بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ أنشطة مشتركة بين الوكالات تساعد البلدان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وكان من أبرز هذه الأنشطة الآلية العالمية للتمويل الجماعي، وإجراءات التشغيل الموحدة، وخطة عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل أيضا مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لتعزيز الاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، بهدف الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل منظمة من المنظمات. وطرحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مقترحات عديدة بشأن كيفية تحسين الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، تضمنت تحقيق تكامل تشغيلي أوثق داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقوية نظام المنسقين المقيمين بقدر أكبر، والتنفيذ الكامل لإطار المساءلة المتبادلة، بما في ذلك الفصل بين المهام.

٧ - وانتقلت إلى اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فقالت إن البرنامج الإنمائي يركز على مساعدة البلدان في الاستعداد لتنفيذ الإسهامات التي حددتها على الصعيد الوطني وذلك عن طريق تعزيز المؤسسات، وتصميم إجراءات للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين الرصد. وسلطت الضوء أيضا على حدثين عالميين آخرين نُظما في عام ٢٠١٦ وشارك فيهما البرنامج الإنمائي بصورة نشطة، وهما: مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني باللاجئين والمهاجرين، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٨ - ثم انتقلت مديرة البرنامج الإنمائي إلى المسائل المالية، فوجهت الانتباه إلى الاتجاهات الإيجابية التالية: أن البرنامج الإنمائي قد تلقى رأيا غير مشفوع بتحفظ من جانب مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٥، مما يتمم عقدا خلت فيه آراء مراجعي الحسابات من التحفظات؛

وأن نسبة الموارد العادية التي تنفقها المنظمة على التكاليف المؤسسية قد هبطت في حين أن حصة الموارد العادية التي خُصصت للأنشطة البرنامجية قد ارتفعت؛ وأن نسبة التكاليف الإدارية قد انخفضت بدرجة كبيرة خلال فترتي السنتين السابقتين. وعلى الرغم من هذا، انخفضت الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية في عام ٢٠١٥، وهو اتجاه سلبي مستمر يسعى البرنامج الإنمائي إلى موازنته بتوسيع نطاق قاعدة مانحيه، وإنشاء نوافذ تمويل مواضيعية جديدة، وإطلاق حملة ١٠٠ شريك، وتعبئة مساهمات من جانب البرامج القطرية. وشددت على أن البرنامج الإنمائي ملتزم التزاما راسخا بالشفافية والمساءلة، مما يزود المانحين ببرهان على أثر مساهماتهم وبحافز على زيادة المساهمات في الموارد الأساسية؛ وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي جاء مرة أخرى في المرتبة الأولى فيما يخص مؤشر شفافية المعونة. وأشارت إلى أن التقييم يتسم، هو الآخر، بأهمية مركزية للبرنامج الإنمائي، وأن سياسة التقييم المعدلة للبرنامج الإنمائي مقدمة إلى المجلس ليقرها في دورته الحالية.

٩ - وتطرقت مديرة البرنامج الإنمائي أيضا إلى استمرار العمل الإنساني الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في الأردن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والصومال، والعراق، والكاميرون، وكينيا، ولبنان، وليبيا، واليمن - ويتعلق هذا العمل بجملة مجالات منها سبل كسب العيش، وإيجاد فرص عمل، والخدمات الأساسية، ودعم اللاجئين والمشردين داخليا. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قد أدى دورا رئيسيا في تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في إطار خطة عام ٢٠٣٠، بما يتفق مع الالتزامات التي تعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في إطار مسارات العمل المتعلقة بالصفقة الكبرى.

١٠ - وقد أثنت الوفود، في إجمالها، على البرنامج الإنمائي لدوره المركزي في مساعدة البلدان على إدراج الأهداف ضمن عمليات التخطيط الوطني الخاصة بها، ولتعزيزه أولويات البلدان النامية في الخطط العالمية الرئيسية الحديثة العهد، ولقيادته نظام المنسقين المقيمين. ورحبت الوفود أيضا بالعمل المتواصل الذي تؤديه المنظمة في بيئات الأزمات بشأن دعم سبل كسب العيش، وإيجاد فرص العمل، والخدمات الأساسية، والمشردين داخليا، وفي تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في خطة عام ٢٠٣٠.

١١ - وبصورة أكثر تحديدا، شدد بعض أعضاء المجلس على أهمية الالتزامات التي تعهدت بها المنظمة في إطار الصفقة الكبرى إبان مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٥، وطلبوا موافاتهم بإحاطة محدثة عن تنفيذ البرنامج الإنمائي لتلك الالتزامات، وخاصة فيما يتعلق بمسارات العمل ذات الأولوية. وأكدوا أن جميع المؤسسات الإنمائية في منظومة

الأمم المتحدة ينبغي أن تتأزر في العمل مع الشركاء على سد الفجوات في الاستجابة الإنسانية، ودعوا في الوقت نفسه الحكومات إلى تضمين استراتيجياتها الإنمائية الوطنية تدابير تتعلق باللاجئين والمشردين داخليا.

١٢ - غير أن الوفود قد ركزت معظم تعليقاتها على نتيجة الاستعراض المالي الذي كان موضوع النقاش الرئيسي للدورة. وأعربت جميع الوفود التي تناولت الكلمة عن قلقها الشديد إزاء استمرار هبوط الموارد الأساسية في عام ٢٠١٥، وتَوَاصُل اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وشددت كل المجموعات الرئيسية للوفود على أن البرنامج الإنمائي يحتاج، كي يؤدي الولاية المنوطة به بموجب الخطة الاستراتيجية والاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات، إلى تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به، ومرن، وطويل الأجل. وأعربت إحدى المجموعات عن قلقها من أن يؤدي تدني قاعدة الموارد الأساسية - إلى جانب استمرار اتجاه المانحين إلى تخصيص الأموال لأغراض بعينها - إلى تأثر قدرة البرنامج الإنمائي في نهاية المطاف على رصد موارد كافية للبلدان التي ينفذ برامج فيها، وعلى الإنجاز على أرض الواقع. وأوضحت الوفود، في إجمالها، أنها تتطلع إلى تعزيز الحوار مع البرنامج الإنمائي، في سياق المناقشات بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، من أجل معالجة حالة الموارد الأساسية المتناقصة.

١٣ - وأشارت الوفود إلى أن نوافذ التمويل المواضيعي وحملة المائة شريك قد قللتا من التكاليف الإدارية، غير أنها أعربت عن قلقها إزاء بقاء نوافذ التمويل أدنى من الهدف المتوخى. وشدد أيضا عدد من الوفود على أهمية استرداد كامل التكاليف كوسيلة لموازنة الحالة المالية الصعبة، لكن تلك الوفود حذرت من دعم الموارد غير الأساسية بموارد أساسية. وأكدت مجموعة من أعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي لن يتمكن من أداء ولايته إن اعتمد على الموارد غير الأساسية. وأشارت هذه المجموعة إلى أن تعبئة الموارد الوطنية لأغراض التنمية لئن كانت قد حققت أثرا إيجابيا فإن هذه الطريقة تتسم بطابع طوعي وتستهدف في المقام الأول تعزيز السيطرة الوطنية.

١٤ - ونوهت مجموعة الوفود نفسها، علاوة على ذلك، بأهمية السيطرة الوطنية وبضرورة أن تستند البرامج إلى الأولويات الوطنية. وحثت المجموعة أيضا البرنامج الإنمائي على كفالة أن يظل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة (مع التركيز على الأسباب الجذرية) المجالين ذوي الأولوية في عمله الإنمائي، اللذين ترتكز عليهما كل الأنشطة الأخرى، وفقا للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات، والخطط العالمية الرئيسية، بما في ذلك على وجه الخصوص خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل

أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٥. ورأت هذه المجموعة أيضا أن من الضروري إضفاء الطابع الديمقراطي على وجود البلدان النامية في المجلس، وضمان توزيع جغرافي أكثر إنصافا لتمثيل الدول الأعضاء بين موظفي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٥ - ورداً على ذلك، أكدت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في معرض تناولها للموضوع الرئيسي المتعلق بالتمويل، أن البرنامج الإنمائي يعمد بصورة نشطة إلى تنويع مصادر تمويله، وطمأنت المجلس إلى أن الموارد غير الأساسية لا يجري دعمها بموارد أساسية. وقد خصص البرنامج الإنمائي الجانب الأكبر من تمويله الأساسي للبلدان المتضررة من الأزمات أو الكوارث، وأظهر براعة في حشد موارد إضافية بجملة سبل منها مثلا تحويل نسبة مئوية من الأموال الأساسية إلى مجالات أخرى، مثل احتياجات البلدان المتوسطة الدخل. ولاحظت في هذا الصدد أن هناك فجوة كبيرة في النتائج المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتعافي المبكر، والقيادة الفكرية. وقالت إن البرنامج الإنمائي لئن كان قد استجاب لبيئة التمويل الأقل اتساما بالمرونة من خلال تدابير مؤسسية تستهدف زيادة الكفاءة وتحقيق الوفر، فإن الموارد الأساسية تظل شديدة التأثر بحجم التخفيضات وتقلب أسعار الصرف؛ وحثت أعضاء المجلس القادرين على زيادة مساهماتهم على أن يفعلوا ذلك. وأشارت إلى أن المساهمات المقدمة من خلال حملة ١٠٠ شريك قد هبطت في عام ٢٠١٥ وإن كان من المنتظر أن ترتفع في عام ٢٠١٦. ويعد الحوار المنظم بشأن التمويل هو الإطار الأمثل لمناقشة الحالة المالية. ولئن كانت نوافذ التمويل المواضيعي مبادرة جيدة بالفعل لتحسين جودة الموارد غير الأساسية، فإن التدفقات لم تَرق إلى مستوى التوقعات؛ غير أنها حذرت من أن النوافذ ينبغي ألا تُحول الأموال بعيدا عن الموارد الأساسية. وتشمل جهود البرنامج الإنمائي لتنويع التمويل تعبئة الموارد المحلية، والصناديق الرأسية، وتنفيذ القروض، والقطاع الخاص.

١٦ - وأكدت مديرة البرنامج الإنمائي للمجلس أن القضاء على الفقر يظل موطن التركيز الأساسي والمعيار المرجعي الرئيسي في عمل البرنامج الإنمائي الذي ينصب على أقل البلدان نموا، إلى جانب أن البرنامج الإنمائي يدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية دعما تاما من خلال مسار ساموا. وسلطت الضوء على أن البرنامج الإنمائي قد اضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان على تطويع خطة عام ٢٠٣٠ للظروف القائمة على المستوى القطري، بالعمل في ارتباط مع مؤسسات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالصفقة الكبرى وبالصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، التزم البرنامج الإنمائي بتحقيق الأهداف المتفق عليها وبالعمل من

خلال نظام المنسقين المقيمين لتصميم خطة متعددة السنوات للعمل الإنساني تراعي النتائج الجماعية المنشودة، ضمانا لأن تكون هذه العملية شاملة للجميع. ويظل البرنامج الإنمائي ملتزما أيضا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالعمل في ارتباط وثيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والبرنامج الإنمائي ملتزم كذلك بقيادته لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو دور يأمل أن يؤكده الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بجودة البرامج القطرية، نوهت بأن البرنامج الإنمائي يأمل أن يتم ترحيل نحو ٥٠ برنامجا جديدا يزمع إقرارها في عام ٢٠١٧ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ لضمان أن تتوافق توافقا كاملا مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وشددت مديرة البرنامج الإنمائي، في ختام بيانها، على التزام البرنامج الإنمائي بوظيفة التقييم وبتنفيذ توصيات التقييم في أوانها، وكذلك بتطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الغش إلى جانب مواصلة تنقيح سياسة التقييم للاستجابة لكل توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧ - تولى مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ومدير مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم البند، كما قدما عرضا بشأن المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الوثائق التالية: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٥(DP/2016/20)، ومعلومات تفصيلية ذات صلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٥ (DP/2016/20/Add.1)، وحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٦ وما بعده (DP/2016/21).

١٨ - ورحب أعضاء المجلس بالعروض وبالإحاطات عن أحدث التطورات، ولكنهم كرروا الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار صعوبة الحالة المالية. وأشاروا بوجه خاص إلى أن نسبة تقارب ٣٢ في المائة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تظل غير ممولة. وذكرت وفود أن البرنامج الإنمائي يشغل موقعا فريدا يؤهله لقيادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لكن على المنظمة أن تكون مستعدة لمواجهة تحديات يتزايد تعقيدها وأن تتكيف مع الواقع التمويلي الجديد. ولذا يستلزم الأمر توافر قاعدة تمويلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها من أجل إحداث التغيير المطلوب. وأبدوا تقديرهم للجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعبئة الموارد من خلال طائفة متنوعة من الأساليب التي ذُكِرت في العروض. وشجعوا البرنامج الإنمائي على السعي بصورة نشطة إلى الاستعانة بالتمويل الجماعي، وأكدوا في هذا السياق أهمية تعزيز الشراكات والتواصل والتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة

الإنمائية في إطار الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين، وضرورة استرداد كامل التكاليف. وكان الهبوط المستمر في الموارد الأساسية شاغلا رئيسيا، وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة المشاركة في الحوار المنظم مع المجلس بشأن مسائل التمويل. وحذرت الوفود من إجراء دعم تبادلي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وطلبت أن تُوافى بمعلومات أكثر تفصيلا في التقارير المقبلة عن حالة استرداد التكاليف والأحجام المالية، وبمجموعة تعاريف متفق عليها بشأن التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وذلك قبل أن تبدأ المناقشات بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢-٢٠٢١.

١٩ - ورداً على ذلك، تناول كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسألة استرداد التكاليف. فأشار إلى أن اختصاصات الاستعراض المستقل الذي طلب المجلس إجراءه ركزت على الامتثال للسياسة التي أقرها المجلس، وهي سياسة لئن كانت تقدمية في طابعها فقد يتعين مراجعتها في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ كي تعبر عن الحالة التمويلية في المستقبل. وعليه، قد تَحظى بعض أسئلة المجلس بإجابة أفضل في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ عندما تبدأ المناقشات بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة. وسيتضمن النموذج التمويلي الجديد الذي تقوم عليه الخطة الاستراتيجية الجديدة سياسة معدلة لاسترداد التكاليف وُضعت لتلك الخطة تحديدا، وتعبر عن الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية السابقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٠ - وأعرب مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التقدير للتعليقات الإيجابية بشأن ما يسديه البرنامج الإنمائي من تعاون على المستوى القطري، ورحب بالإعلانات عن تقديم دعم مالي جديد ومتجدد، وخاصة لتمويل الموارد الأساسية. وأكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي لم يكن يتوقع هبوطا متواصلا لا يمكن تجنبه في تمويل الموارد الأساسية، وأوضح أن البرنامج الإنمائي قد واجه من قبل اتجاهات نزولية مماثلة جرى عكس مسارها. وسيواصل البرنامج الإنمائي التركيز على النتائج وسيسعى بصورة نشطة إلى تطويع نموذج ممارسة الأعمال الخاص به لتطور البيئة المالية.

٢١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٦/١٦ بشأن المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٢ - تولت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض هذا البند وقدمت لمحة عامة عن البرامج القطرية السبعة والعشرين المعروضة على المجلس لإقرارها، وكذلك عن

تمديدات أربعة برامج قطرية. وتولى المديرون الإقليميون لكل من آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونائبا المديرين الإقليميين لأفريقيا وللدول العربية، عرض وتوضيح البرامج القطرية لكل من: إريتريا، وألبانيا، والبحرين، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، وترينداد وتوباغو، وجامايكا، والجبل الأسود، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وسورينام، وسيشل، وغامبيا، وغينيا، وفييت نام، وكوت ديفوار، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموزامبيق، وهندوراس، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، بالإضافة إلى تمديد البرنامج القطري لملاوي لمدة سنتين من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتمديد البرنامج القطري للسودان لسنة أولى من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتمديد البرنامج القطري للصومال لسنة ثانية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتمديد البرنامج القطري لليبيا لسنة ثالثة استثنائية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٣ - وأدلى أعضاء المجلس الذين كانت البرامج القطرية لبلدانهم معروضة على المجلس لاستعراضها وإقرارها بتعليقات على تلك البرامج من المنظور الوطني. وسلطوا الضوء على العملية التشاركية المتبعة في تصميم البرامج القطرية، مع التشديد على أهمية السيطرة الوطنية والاحتياجات الوطنية، والإنجازات التي حققتها شراكاتهم مع البرنامج الإنمائي على المستوى القطري. وأبدت مجموعة من الوفود تحفظاتها على عملية إعداد البرامج القطرية وإقرارها، مؤكدة أن بالوسع تحسينها. وقالت المجموعة نفسها إن أعضاء المجلس ينبغي أن يحاطوا علما لدى الشروع في إعداد وثائق البرامج القطرية كي يتسنى لهم أن يشاركوا فيها بالتالي، وهي خطوة قالوا إن من شأنها أن تجعل عملية البرامج القطرية أكثر شمولا وشفافية.

٢٤ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٤/٧، وثيقة البرنامج القطري لكل من: إريتريا (DP/DCP/ERI/3)، وألبانيا (DP/DCP/ALB/2)، والبحرين (DP/DCP/BHR/3)، والبرازيل (DP/DCP/BRA/3 و Corr.1)، وبليز (DP/DCP/BLZ/3)، وبنغلاديش (DP/DCP/BGD/3)، وبيرو (DP/DCP/PER/3/Rev.1)، وتايلند (DP/DCP/THA/3)، وترينداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/3)، وجامايكا (DP/DCP/JAM/3)، والجبل الأسود (DP/DCP/MNE/2)، وجمهورية إيران الإسلامية (DP/DCP/IRN/3)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/DCP/LAO/3/Rev.1)، وسان تومي وبرينسيبي (DP/DCP/STP/3)، وسورينام (DP/DCP/SUR/3)، وسيشل (DP/DCP/SYC/3)، وغامبيا (DP/DCP/GMB/3)، وغيانا

(DP/DCP/GUY/3)، وفييت نام (DP/DCP/VNM/2)، وكوت ديفوار (DP/DCP/CIV/2)، ولبنان (DP/DCP/LBN/2)، والمغرب (DP/DCP/MAR/3)، والمملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/3 و Corr.1)، ومنغوليا (DP/DCP/MNG/3)، وموزامبيق (DP/DCP/MOZ/3)، وهندوراس (DP/DCP/HND/3)، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي (DP/DSP/CAR/3).

٢٥ - ووافق المجلس على تمديد البرنامج القطري للصومال لسنة ثانية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتمديد البرنامج القطري لملاوي لمدة سنتين من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتمديد البرنامج القطري لليبيا لسنة ثالثة استثنائية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفقا لما ورد في الوثيقة DP/2016/22.

٢٦ - وأحاط المجلس علما بتمديد البرنامج القطري للسودان لسنة أولى من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفقا لما ورد في الوثيقة DP/2016/22.

رابعا - التقييم

سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧ - تولى رئيس المجلس التنفيذي عرض البند فأشار إلى أهمية سياسة التقييم، وشكر أعضاء المجلس على تناولهم النشط للموضوع خلال السنة السابقة. واعترف الرئيس بأن مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي هو من وضع السياسة المعدلة، وأعرب عن تقديره للبرنامج الإنمائي ولمكتب التقييم المستقل لموافاة المجلس بسياسة جديدة محكمة الإعداد تعكس الآراء التي أبداها أعضاء المجلس أثناء وضعها.

٢٨ - وتولى مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2016/23) وأطلع المجلس على أحدث التطورات فيما يخص الإصلاحات الجاري تنفيذها لتعزيز وظيفة التقييم اللامركزية. ثم تناول مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكلمة بدوره فشكر الرئيس على حس القيادة الذي أظهره في صياغة توافق في الرأي بشأن المسألة، وعرض الجوانب الرئيسية للسياسة الجديدة، بما فيها مبادئ التقييم، والتوقعات المتعلقة بالتنفيذ وبإعداد التقارير، والحدود الدنيا الجديدة للتمويل.

٢٩ - ورحب أعضاء المجلس بسياسة التقييم الجديدة كل الترحيب، ولاحظوا أنها سياسة واضحة وشاملة وترتكز بصورة راسخة على قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأشاروا إلى أن البرنامج الإنمائي لديه في الواقع قاعدة تقييم متينة يمكن البناء فوقها بقدر إضافي وإشاعة ثقافة تقييم وتعلم مؤسسية قوية. وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لأن السياسة الجديدة تعكس توصيات أعضاء المجلس، ومن بينها: (أ) تحديد أهداف لتخصيص الموارد المرصودة لوظيفة التقييم؛ (ب) إدراج الدروس المستفادة والخطوات الرامية إلى تلبية توصيات التقييم في استجابات الإدارة؛ (ج) المشاركة في عمليات التقييم المنفذة على نطاق المنظومة، لأنها تعد وسيلة رئيسية لقياس أداء شتى مؤسسات الأمم المتحدة، وهو أمر هام بوجه خاص لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذا الغرض، طالبت تلك المجموعة من الوفود بتعزيز التنسيق، واستكشاف طرق جديدة لتعبئة الموارد، وتحديد أدوار ومسؤوليات مؤسسية واضحة فيما يتعلق بوظيفة التقييم، ومواصلة الحوار بين المجلس والبرنامج الإنمائي بشأن التقييم. وشددت على أن استجابة الإدارة لنتائج التقييم عنصر رئيسي لتحسين التعلم، والارتقاء بجودة ثقافة التقييم، والنهوض بالنتائج المحرزة على الأرض. وقالت إنها تتطلع إلى التواصل، في دورات مقبلة للمجلس، مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التي اضطلعت بدور مركزي في إسداء المشورة إلى إدارة البرنامج الإنمائي والمجلس.

٣٠ - وركزت الوفود على أن نجاح وظيفة التقييم يستلزم توافر ما يكفي من الموارد ومن قدرات الموظفين، وحثوا البرنامج الإنمائي على إسناد الأولوية لاعتمادات تمويل التقييم. وأبدت سرورها لملاحظة أن السياسة الجديدة تُعَيِّن حدود التمويل الدنيا اللازمة لنجاح وظيفة التقييم ومكتب التقييم المستقل. وشجعت البرنامج الإنمائي على أن يستند، لدى وضع استراتيجيته الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، إلى ثقافة التقييم القوية الخاصة به التي أثبتت جدارتها ولأن يعطي أعلى درجة من الأولوية لتعبئة الموارد الإضافية. وأشارت إلى أن وظيفة التقييم تتسم بأهمية جوهرية لكسب ثقة المانحين وتعد حافزا على زيادة المساهمات.

٣١ - ورحبت الوفود أيضا بالخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتحسين جودة التقييمات اللامركزية، التي خلص استعراض سياسة التقييم لعام ٢٠١٤ إلى أنها تتسم بالضعف. وقالت إنها تتوقع أن تُوَفِّر سياسة التقييم الجديدة مزيدا من الحوافر لتعزيز جودة التقييمات اللامركزية وفائدتها، وتتطلع إلى أن تُوافَى في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ بإحاطة محدثة أخرى عن الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في هذا الصدد.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتقييمات المستقلة المنفذة على نطاق المنظومة، شددت الوفود على ضرورة صياغة نَهج تقييمي مشترك على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا لما جاء في خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن هذا المهمة أن تتطلب تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مكاتب التقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، واستكشاف فرص تمويلية جديدة تُخصص تحديدا للتقييمات المستقلة المنفذة على نطاق المنظومة. وتوفر عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ مناسبة هامة لمواصلة تلك الجهود. ونوهت الوفود بأهمية الاستجابة لتوصيات التقييم في الوقت المناسب من أجل تحسين صنع القرارات وإعداد التقارير. ورحب أحد الوفود باستخدام مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة، مع تأكيد أن هناك حاجة إلى فعل المزيد من أجل تحسين جمع المعلومات. وقال وفد آخر إن التعديلات المقبلة ينبغي أن تعرض على المجلس مسبقا.

٣٣ - ورداً على ذلك، كرر مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأكيد على أن تعليقات الوفود تعكس بصورة كاملة الروح التي صيغت بها سياسة التقييم الجديدة. وشدد على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالإدارة الفعالة القائمة على النتائج لضمان تحقيق أقصى تأثير في حدود الموارد التي عُهد بها إلى البرنامج الإنمائي. ويحرص البرنامج الإنمائي أيضا على مواصلة تعزيز ثقافته المؤسسية في مجال التقييم، عن طرق جملة تدابير منها تدعيم جودة التقييم، وتخصيص مزيد من التمويل لوظيفة التقييم. وأكد أن الاستقلال المالي يسير يدا بيد مع الاستقلال الوظيفي، مما يضفي أهمية حاسمة على توافر معايير وضمانات تمويلية. وأكد أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالتنفيذ الكامل لسياسة التقييم الجديدة فور إقرارها من جانب المجلس.

٣٤ - وأكد مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجددا أن تعليقات المجلس تتفق تماما مع ما يرمي البرنامج الإنمائي إلى تحقيقه في سياسة التقييم الجديدة. وأشار إلى أن السياسة الجديدة تعد نموذجا يحتذى على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى الدولي سواء بسواء.

تقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر

٣٥ - تولى مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض التقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر (DP/2016/26).

٣٦ - ولم تتناول أي وفود الكلمة في إطار هذا البند، ولكن في المداخلات التي أُدلي بها أثناء مناقشة البند المتعلق بسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ساق وفدان آراء تقول إنه سيكون من الأفضل بدلا من التركيز بصورة ضيقة على 'ثقافة التقييم' أن يتطلع البرنامج الإنمائي إلى إشاعة 'ثقافة تعلم' قوية - وهذه هي إحدى التوصيات الرئيسية الواردة في تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر لعام ٢٠١٣. وأعرب هذان الوفدان عن تقديرهما للطريقة التي استجاب بها البرنامج الإنمائي لطلب المجلس موافاته بإحاطة محدثة عن متابعة المنظمة لتلك التوصيات. وساعد التقرير المذكور المجلس على فهم كيف يعمل البرنامج الإنمائي من أجل تخفيف وطأة الفقر وكفالة عدم 'تخلف أحد عن الركب'، كما جاء في أهداف التنمية المستدامة. وأبديا سرورهما لملاحظة أن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قد استجابت لتوصيات التقييم لعام ٢٠١٣، وشجعا البرنامج الإنمائي على استخدام توصيات عام ٢٠١٣ كمرجع لدى إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣٧ - ولم يُدل مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في الأمم المتحدة برنامج الإنمائي بأي ملاحظات إضافية بشأن هذا البند ردا على مداخلة الوفدين.

٣٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٦/١٧ بشأن خطة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر.

٣٩ - وأرجأ المجلس التنفيذي مناقشة تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد ونزاهة الحوكمة في سياق إنمائي (DP/2016/24)، وكذلك رد الإدارة على تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد ونزاهة الحوكمة في سياق إنمائي (DP/2016/26) إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٤٠ - قدمت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) لمحة عامة عن البرامج القطرية الواحد والعشرين المعروضة على المجلس لإقرارها، وكذلك عن تمديدات تسعة برامج قطرية.

٤١ - وتولى المديرون الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا عرض البرنامج القطري لكل من ألبانيا، وإريتريا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، وتشاد، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية غامبيا الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وفييت نام، وكوت ديفوار، ولبنان، والمغرب، ومنغوليا، وموزامبيق، وهندوراس، وبلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية، بالإضافة إلى تمديدات البرامج القطرية لكل من بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، والسودان، وغابون، وكابو فيردي، وملاوي، وموريتانيا.

٤٢ - وبموجب الصيغة الجديدة لدراسة وثائق البرامج القطرية، قُدم العرض المعمق لفرادى البرامج القطرية، الذي تضمن إيضاحات لمسائل محددة ذات أهمية للدول الأعضاء، في الدورة غير الرسمية التي سبقت الدورة العادية الثانية[(١)].وأدلت وفود الدول الأعضاء التي كانت البرامج القطرية لبلدانها معروضة على المجلس لمناقشتها وإقرارها بتعليقات على البرامج من المنظور الوطني لكل منها. وسلطت الضوء على العملية التشاركية المتبعة في تصميم البرامج القطرية، مع التشديد على أهمية السيطرة الوطنية والاحتياجات الوطنية، والإنجازات التي حققتها شراكاتها مع الصندوق على المستوى القطري. وأشار ممثل المملكة المغربية إلى أن حكومته كانت قد طلبت إعادة إنشاء وظيفة ممثل الصندوق في البلد من أجل تعزيز المكتب القطري وتنفيذ البرنامج القطري الجديد. وأدلى عدد من الوفود بتعليقات، طلبوا أن تُراعى لدى تنفيذ وثائق البرامج القطرية.

٤٣ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٤/٧، وثيقة البرنامج القطري لكل من: ألبانيا (DP/FPA/CPD/ALB/4)، وإريتريا (DP/FPA/CPD/ERI/5)، والبرازيل (DP/FPA/CPD/BRA/6)، وبنغلاديش (DP/FPA/CPD/BGD/9)، وبيرو (DP/FPA/CPD/PER/9)، وتايلند (DP/FPA/CPD/THA/11)، وتشاد (DP/FPA/CPD/TCD/7)، والجزائر (DP/FPA/CPD/DZA/6)، وجمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/CPD/IRN/6)، وجمهورية غامبيا الإسلامية (DP/FPA/CPD/GMB/8)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/CPD/PRK/6)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CPD/LAO/6)، وسان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/CPD/STP/7)، وفييت نام

(١) يرد النص الكامل لبيان المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بصندوق الأمم المتحدة للسكان في مرفق هذا التقرير.

(DP/FPA/CPD/VNM/9)، وكوت ديفوار (DP/FPA/CPD/CIV/7)، ولبنان (DP/FPA/CPD/LBN/4)، والمغرب (DP/FPA/CPD/MAR/9)، ومنغوليا (DP/FPA/CPD/MNG/6)، وموزامبيق (DP/FPA/CPD/MOZ/9)، وهندوراس (DP/FPA/CPD/HND/8)، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية (DP/FPA/CPD/CAR/6).

٤٤ - وأحاط المجلس علما بتمديد البرامج القطرية لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وغابون، وكابو فيردي، وموريتانيا لسنة أولى، ووافق على تمديد البرنامج القطري لكل من بوركينا فاسو وبوروندي لسنة ثانية، وعلى تمديد البرنامج القطري لكل من السنغال وملاوي لمدة سنتين، وفقا لما ورد في الوثيقة (DP/FPA/2016/11).

سادسا - بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بتمويله

٤٥ - سلط بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان - الذي ألقته بالنيابة عنه نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) لأن المدير التنفيذي لم يتمكن من حضور الدورة - الضوء على تواصل عمل الصندوق الرامي إلى دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي الانتقال صوب إنجاز أهداف التنمية المستدامة (التي يشار إليها فيما يلي باسم الأهداف). ويعكف الصندوق على عملية إعداد خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي ستكون متوافقة توافقا تاما مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وستستند إلى الدروس المستفادة والممارسات المثلى المستخلصة من الخطة السابقة، مع مواصلة التركيز على رؤية الخطة وعلى التوجه الاستراتيجي المعروف باسم 'الهدف المحدد'. وأكدت مرة أخرى أيضا التزام الصندوق بمراعاة الاتساق في التنفيذ والرصد والإبلاغ مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٦ - غير أن الحالة المالية - المعروضة في التقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٦ والأعوام المقبلة (DP/FPA/2016/10) - ما زالت حرجة، بحكم تواصل هبوط الموارد العادية واستمرار تطبيق التدابير التقشفية. وتُعد توقعات الإيرادات لعام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ أقل كثيرا، في الواقع، عن الموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية - بسبب التقلبات غير المواتية في أسعار الصرف أيضا. ومن ثم، سيكون على الصندوق أن يجري اختيارات صعبة من شأنها أن تؤثر

على تنفيذ الأنشطة وعلى المستفيدين. وقد أثر انخفاض الموارد بالفعل على قدرة الصندوق على تحقيق نتائج معينة، وأجبره على تقليل الحدود القصوى للميزانية في جميع فئات المكاتب القطرية، وهو أمر يؤثر على كل من العمليات الإنمائية والمعيارية.

٤٧ - ويعمد الصندوق بصورة نشطة إلى استكشاف طرق وفرص تمويلية جديدة (من خلال القطاع الخاص، والأموال المواضيعية، والبرامج المشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى) وخاصة لضمان الصحة المالية لبرنامج اللوازم التابع للصندوق، ويظل ملتزما بضمان أقصى مساءلة وكفاءة وفعالية فيما يخص الموارد. ولكن لئن كانت استراتيجية تعبئة الموارد لعام ٢٠١٥ تؤتي ثمارها، فإن القدرة على تعبئة موارد الموظفين تعد محدودة؛ وتظل الموارد الأساسية الطويلة الأجل التي يمكن التنبؤ بها هي أفضل ضمان لقدرة الصندوق على أداء ولايته. ودعت كل الدول الأعضاء التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد العادية إلى القيام بذلك. وأوضحت أن الصندوق يتطلع إلى العمل مع المجلس من أجل تحسين الحالة المالية.

٤٨ - وعلى جبهة العمل الإنساني، سلطت الضوء على أن الصندوق يستجيب لأزمات إنسانية في أكثر من ٥٦ بلدا، ويزود النساء والفتيات بخدمات تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية، ويتصدى للعنف الجنساني، استنادا إلى الالتزامات التي تعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وفي الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني. وقام الصندوق بدور نشط وخاصة في تشاد والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والكاميرون والنيجر ونيجيريا واليمن، وفي الاستجابة لفيروس زيكا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واضطلع الصندوق بدور نشط أيضا في بناء القدرات المحلية وتدريب العاملين في مجالي الصحة والوقاية، إلى جانب تعزيز القدرة الخاصة به على مواجهة تصاعد الأزمات، حيث نَشر أكثر من ١٠٠ من أفراد النجدة في قرابة ٢٠ بلدا حتى الآن في عام ٢٠١٦.

٤٩ - وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة، قالت إن الصندوق يراجع استراتيجيته المتعلقة باللوازم من خلال نموذج حوكمة جديد لتعزيز الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف وتنفيذ شراكة تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠، التي تتضمن الآن التزامات من ٣٩ بلدا. وتعد أنشطة تنظيم الأسرة حاسمة الأهمية أيضا لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠، وخاصة في ضوء العائد الديمغرافي المتحقق في كثير من البلدان والمناطق. وأشارت إلى أن الصندوق سيستضيف حدثا جانبيا على هامش الجمعية العامة (في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) لتوفير منبر يتيح للقادة الأفريقيين بناء شراكات من أجل العائد الديمغرافي في القارة. وبالمثل، درس تقرير حالة السكان في

العالم لعام ٢٠١٥، الذي سيصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كيف يعتمد المستقبل على الفتيات اللاتي بلغن السن المحورية، سن العشر سنوات.

٥٠ - واستمرت الوفود في إظهار دعم قوي لولاية الصندوق، وشدت من أزرها الإنجازات التي حققها الصندوق في مضيه قدما بخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحبت بالخطوات المتخذة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولبناء قدرات ونظم الحكومات من أجل إدراج السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية في الميزانيات والخطط الوطنية، ومناصرة حقوق المراهقين والشباب، وتعزيز الحوار الحكومي الدولي بشأن العائد الديمغرافي. وكرر أعضاء المجلس التأكيد على الدور الحاسم والفريد للصندوق في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بقيادته الطريق فيما يخص ضمان الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية.

٥١ - غير أن الوفود واصلت الإعراب عن قلقها إزاء استمرار الانخفاض في تمويل الموارد العادية، الذي لاحظت أنه يؤثر الآن تأثيرا سلبيا على تنفيذ الأنشطة وعلى وجود الصندوق على المستويين القطري والإقليمي. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع قاعدة موارده، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص، والتخفيف من أثر تقلبات أسعار الصرف. وشددت بعض الوفود على أهمية الحوار السنوي المنظم بشأن التمويل، وأكدت أنه ينبغي تعزيزه وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. ورحبت الوفود بالبوابة الإلكترونية المحتوية على بيانات تتعلق بالتمويل، لكنها طلبت تحليلا شاملا للفجوات والتحديات التمويلية وكيفية تأثيرها على تنفيذ الخطة الاستراتيجية. كما دعت إلى تحليل أكثر تفصيلا لمخاطر عدم تلبية الاحتياجات المالية، ورأت أن البوابة يمكن تطويرها بقدر أكبر بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٢ - ونوه عدد من الوفود بأن من المسؤولية الجماعية للمجلس أن يضمن تحقيق الصندوق لإمكاناته الكاملة في تزويد البلدان بالمساعدة اللازمة لإنجاز الأولويات التي حددها المجلس. ويشمل ذلك: (أ) قيام الصندوق بدور ريادي في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، ومساعدة البلدان على مواجهة الإجهاض غير المأمون وتلبية الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة، بما في ذلك في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة الأمد؛ (ب) الضغط لإصلاح برنامج اللوازم التابع للصندوق من أجل تحسين الاستدامة المالية، وإدارة سلسلة الإمداد، والمرحلة الأخيرة من تسليم اللوازم داخل البلدان. وساندت تلك الوفود أيضا توصيات التقييم المواضيعي بشأن الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال تنظيم الأسرة، بما في ذلك تنفيذه من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان.

٥٣ - وأكدت الوفود أن على الصندوق، وكذلك على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوجه عام، أن يُثبتا أنهما يحققان أفضل استخدام للأموال المنفقة. ولذا تتسم الشفافية والمساءلة بأهمية حيوية لكسب ثقة المانحين، إلى جانب تأكيد وإثبات أن التقصير والغش يواجهان بطريقة سريعة وحازمة. وطلبت الوفود أن تتم الاستجابة لتقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بمنع الغش بصورة واضحة وعملية. وأشارت بعض الوفود إلى أن الصندوق ينبغي أن يحشد القدرات لتحقيق تأثير أكبر وأن يعبئ الموارد بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الصناديق المواضيعية العالمية، والصناديق الجماعية، والبرامج المشتركة. وينبغي أن تنتفع هذه الجهود أيضا من تحليل التكاليف والمنافع وأن تُقَيَّم من منظور فعالية المعونة. وطلبت أن تُوافَى في التقارير المقبلة بتفاصيل عن استرداد التكاليف، استرشادا بتوصية الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات الداعية إلى اتباع منهجية منسقة، من أجل ضمان الشفافية في عمليات تخصيص الموارد الأساسية. كما وجهت الوفود الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه الصندوق في المناقشات المتعلقة بالاستعراض المقبل الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦.

٥٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لعمل الصندوق في البيئات الإنسانية لتوفير خدمات تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية تتصدى أيضا للعنف الجنساني. وحيوا التزام الصندوق بمبادرة 'الصفقة الكبرى' في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٥، وتطلعوا إلى معرفة كيف سينفذ الصندوق التزاماته ويرتب أولوياتها ويتصدى لما يواجهها من تحديات. وكرر أحد الوفود الإعراب عن قلقه إزاء قرار الصندوق ألا يمول بصورة كاملة موارد صندوق الاستجابة للطوارئ واحتياطي الاستجابة للحالات الإنسانية، أو ألا يجددها، وحث الإدارة على أن تخصص للصندوقين موارد كافية. وأكد عدد من البلدان هشاشة سكانها ومكاسبها الإنمائية في مواجهة التغيرات الديمغرافية والأمراض وتغير المناخ، وحثت تلك الوفود الصندوق على زيادة دعمه الإقليمي، بمساندةٍ من بيئة دولية تمكينية أكثر إنصافا.

٥٥ - ورداً على ذلك، رحبت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) بتعليقات الوفود المتصلة بالأهمية المركزية لولاية الصندوق فيما يخص إنجاز الأهداف، وأكدت مجددا أن التوجه الاستراتيجي المسمى 'الهدف المحدد' يظل محور عمل الصندوق، كما جاء في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. غير أن الحالة التمويلية تقوض المكاسب القوية التي تحققت على المستوى القطري على مر السنين؛ ويركز الصندوق من جانبه على ضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة له في الأنشطة البرنامجية والأنشطة

التنفيذية على حد سواء، من خلال تدابير تقشفية، وعن طريق استعراض أولويات الصندوق عن كثب في ضوء الهدف المحدد. وأشارت، في معرض ردها على ملاحظة بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، إلى الجهود التي يبذلها الصندوق للتصدي لمسألة الغش، وهي استجابة تتوافر معلومات عنها في الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة. ويرحب الصندوق بالاقتراحات المتعلقة بالبوابة الشبكية، والشفافية، والحوار المنظم، واسترداد التكاليف، والفجوات في تعبئة الموارد، بالإضافة إلى إدخال تحسينات على برامج اللوازم داخليا وخارجيا على حد سواء، وهي أمور يلتزم بها الصندوق. وقالت إن الصندوق يتشاطر شواغل الجماعة الكاريبية إزاء قضاياها الإقليمية، وأضافت أن البرنامج دون الإقليمي الجديد، المقدم إلى المجلس لإقراره، يسعى إلى تعبئة موارد إضافية. وسلمت بأن الحالة المالية الصعبة للصندوق وما يرتبط بها من تدابير تقشفية كانت لهما آثار سلبية على المنطقة، لكن الصندوق ملتزم بالمحافظة على وجوده فيها.

٥٦ - وفيما يتعلق بالعمل الإنساني، شكرت الدول الأعضاء على دعمها المستمر للدور الشامل الذي يؤديه الصندوق في الحالات الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بدرء العنف الجنسي والجنساني. وأشارت إلى أن الصندوق قد خصص ٤ ملايين دولار في صندوق الطوارئ واحتفظ بمليون دولار في احتياطي الاستجابة الإنسانية. ويصل معدل التنفيذ فيما يتصل بصندوق الطوارئ في الوقت الحاضر إلى نحو ٥٠ في المائة. وما زال على الصندوق أن يجمع نحو ٣٥ في المائة من التبرعات للموارد العادية التي تم التعهد بتقديمها إلى الصندوق لعام ٢٠١٦. وأكدت أن المنظمة ستستخدم، بالنظر إلى الحالة التمويلية، كل الاعتمادات الموجودة في صندوق الطوارئ وستستخدم بالإضافة إلى ذلك مليون دولار (من احتياطي الاستجابة الإنسانية) لتلبية الاحتياجات الفورية للبلدان، وتستهدف المنظمة تحديد موارد احتياطي الاستجابة الإنسانية فور تلقي ما تبقى من الأموال التي تم التعهد بتقديمها.

٥٧ - وأكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق يبذل قصارى الجهد للتخفيف من الانخفاض المستمر في الموارد العادية من خلال استراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد، وهي استراتيجية تؤتي ثمارها بالفعل. وأشار إلى أن الصندوق يرحب بالأنواع الثلاثة لتحليل التمويل التي يُقترح تضمينها التقارير المقبلة، والتي تركز على الفجوات التمويلية، وتحليل المخاطر، وتحليل المنافع. ومنذ تحديد أهداف قطرية في عام ٢٠١٥، أصبح ٦٨ في المائة من الموارد غير الأساسية تأتي من جمع الأموال على المستوى الوطني. ونوه بأن قدرة الصندوق على تعبئة الموارد لئن ظلت محدودة فإن الصندوق قد أحرز تقدما طيبا. وفي عام ٢٠١٥، تعرضت أموال الصندوق لضربة قاسية من

جراء تقلبات أسعار الصرف، في حين ينتظر أن تكون الأرقام المتعلقة بعام ٢٠١٦ أقل بقدر كبير، وإن كان السبب في تأثرها تأثرا أشد هو تضاؤل تبرعات المانحين. ولاحظ أن رُبع دخل الصندوق يأتي من مشاركته في برامج مشتركة مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفيما يخص الموقع الشبكي، ستتوافر للصندوق في وقت قريب بوابة إلكترونية شبكية مخصصة للمانحين تتضمن تفاصيل التبرعات وما حققته من نتائج. وأكد أن الصندوق يرحب بمواصلة الحوار المنظم بشأن التمويل.

٥٨ - وأشار مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التدابير التي اتخذها الصندوق للتخفيف من الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف، ونوه بأن الصندوق قد أسند أنشطته المتعلقة بالخزانة إلى البرنامج الإنمائي واستخدم نفس أدواته لحماية قوته الشرائية في بداية السنة المالية. وتركز تلك الأدوات أساسا على الموارد العادية، مع قيام الصندوق برصد الحالة بصفة مستمرة بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي. ونوه بأن الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتحويل الأموال فورا إلى دولارات الولايات المتحدة بمجرد تسلمها قد قللت من مستوى الخطر، وأن الدفع المبكر للاشتراكات من شأنه أن يخفف دوما من خطر تقلب العملات. وفيما يخص استرداد أسعار الصرف، يصل المعدل الفعلي إلى ٧ في المائة، مع مراعاة الصناديق الاستئمانية المواضيعية وتقاسم التكاليف مع الحكومات، وفقا للمنهجية المنسقة المعتمدة في المقرر ٩/٢٠١٣. وكان التأثير المالي للإعفاءات من استرداد التكاليف غير المباشرة ضئيلا، ويقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالمثل فإن عدد الاتفاقات الموروثة يتضاءل بمضي الزمن، ويعد أثرها، في ضوء المعيار المرجعي الأصلي البالغ ٨ في المائة (في المقرر ٩/٢٠١٣)، ضئيلا ويبلغ نحو ١,٢ مليون دولار لفترة السنتين. وأشار إلى أن الصندوق قد اعتمد عددا من التدابير لتنفيذ منهجية استرداد التكاليف التي أقرها المجلس، على الرغم من أن استرداد التكاليف المباشرة يظل تحديا. وأكد للمجلس استعداد الصندوق للعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

٥٩ - وكررت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) تأكيد أن النهج القائم على الحقوق هو حجر الزاوية في التوجه الاستراتيجي للصندوق، المسمى 'الهدف المحدد'. ويستهدف الصندوق، تماشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، الفئات الأشد ضعفا. وسلطت الضوء على أمثلة للعمل الذي يؤديه الصندوق على المستوى القطري للوصول إلى الفئات الأشد ضعفا، بما في ذلك من خلال تنظيم الأسرة، ومجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية لتنفيذه تُشجع على استخدام النهج القائم على الحقوق. وتضمنت البرامج القطرية مؤخرا اتفاق التزام يحقق التواؤم بين النتائج المنشودة وخطة عام ٢٠٣٠.

كما تضمنت استراتيجية الصندوق في مجال الاتصالات شرحا للنهج القائم على الحقوق من أجل إدراجه في جميع مجالات عمل الصندوق. وشددت على أن الصندوق يتبع سياسة 'اختيار لا صدفة' التي تركز على اتباع نهج غير قسري في تنظيم الأسرة يتيح للزوجين مجموعة من الخيارات.

٦٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٦/١٨ بشأن المسائل المتصلة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

سابعا - التقييم

٦١ - تولت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان عرض التقييم المواضيعي للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تنظيم الأسرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2016/CRP.5) ومرفقاته، ثم تولت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) عرض رد الإدارة على التقييم المواضيعي (DP/FPA/2016/CRP.6).

٦٢ - ورحب أعضاء المجلس بنتائج التقييم المواضيعي الشامل، ولاحظوا أن توقيت إعداده يتسم بأهمية كبرى لوضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ولتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واعترفت الوفود بأن الصندوق كان القائد العالمي في مجال تنظيم الأسرة خلال الفترة المشمولة بالتقييم الممتدة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤، والتي كفل فيها الصندوق التوفير الفعلي للوازم وتعميم الوصول إلى وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة، في سياق الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك في حالات الأزمات والنزاعات. واعترفت الوفود أيضا بالدور الأساسي الذي يؤديه برنامج اللوازم التابع للصندوق في إنجاز أهداف خطة عام ٢٠٣٠ بشأن الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. غير أنها نوهت بأن الصندوق سيكون عليه أن يتخذ قرارات استراتيجية هامة تُسند الأولوية للسيطرة والاستدامة الوطنيتين وتعززهما. ورحبت بالإصلاحات التي بدأ الصندوق تنفيذها، وذكرت أنها تتطلع إلى تنفيذها بصورة كاملة ضمانا لوصول السلع إلى المستخدمين النهائيين بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، مع الاستناد إلى الدروس المستفادة والبرامج القائمة على الأدلة. كما أبدت نفس المجموعة من الوفود تقديرها للصندوق للعمل الذي يؤديه في مساندة مبادرة 'كل امرأة وكل طفل' التابعة لمرفق التمويل العالمي، وقالت إنها تتطلع إلى مشاركة الصندوق فيها على المستوى القطري.

٦٣ - وأبدت مجموعة أخرى من الوفود رضاها عن نتائج التقييم المواضيعي الإيجابية بوجه عام، ولكنها أوضحت أنها كانت تفضل تقريرا أكثر إيجازا وتركيزا؛ وطلبت أن يجري إعداد الإحاطات المحدثة في شكل أقصر. واعترفت بالإسهامات الهامة التي يقدمها الصندوق في تعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية وسلاسل الإمداد بوسائل منع الحمل. وأكدت أن تلك الأنشطة التي يقوم بها الصندوق تؤدي دورا مركزيا في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين. وأشادت بما يُظهره الصندوق في مجال تنظيم الأسرة من حس قيادي والتزام يرتكزان على النهج القائم على حقوق الإنسان وعلى إنجاز شراكة تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠، ولكنها نوهت بأهمية المساواة بين الجنسين، مع التركيز على الفئات الأكثر تعرضا للتهميش، والشباب، والمراهقين، والنساء، ولا سيما الفتيات المراهقات. وأعربت عن تأييدها القوي لبرنامج اللوازم التابع للصندوق، الذي يعد عنصرا رئيسيا لتعزيز الدعم المقدم في مجال تنظيم الأسرة. وساندت اتباع نُهج تكاملية إزاء برنامج اللوازم، بما في ذلك من خلال نموذج قوي مدعوم قطريا، وشجعت الصندوق على مواصلة تقديم الدعم من أجل تعزيز تنظيم الأسرة في إطار نظم الصحة الوطنية، والنهوض بالفعالية والكفاءة. واقترحت أن يزيد الصندوق من مشاركته في مرفق التمويل العالمي ذي القيادة القطرية، وفي إيضاح مبررات الاستثمار القطري من أجل سد الفجوات القائمة في مجال تنظيم الأسرة. وشجعت الصندوق أيضا على مواصلة العمل في ارتباط وثيق مع الحكومات المحلية والشركاء المحليين لإدماج تنظيم الأسرة في المشاريع والبرامج، ولصياغة الشراكات، في إطار الجهود الرامية إلى معالجة قضايا تنظيم الأسرة التي تتسم بالحساسية من الناحية الثقافية.

٦٤ - وقال أحد الوفود إنه كان يفضل اتباع منهجية أوسع نطاقا في مجال تنظيم الأسرة تعالج أيضا إسهامات تنظيم الأسرة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وحذر في الوقت نفسه من أن تستخدم في التقارير تعابير توحي بأن الحكومات تقف في موقف 'المساءلة' أمام الصندوق.

٦٥ - ورداً على ذلك، رحبت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان بتأكيد الوفود أن الجودة العالية لتقرير التقييم مفيدة لأعمال المجلس ولتخطيط السياسات والبرامج. وأشارت إلى أن مكتب التقييم يتبادل نتائج التقييمات على نطاق واسع، مع أخذ تعليقات المجلس ومقرراته في الحسبان. وفيما يتعلق بالنُهج القائمة على الحقوق وباحتياجات الفئات الضعيفة، سلطت الضوء على أن التقرير قد عالج هاتين المسألتين، وأضافت أن الصندوق سيقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٨ نتائج تقييم جامع لإسهام الصندوق في تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة. وفيما يتعلق بأطوال التقارير، أشارت إلى أن مكتب

التقييم قد بدأ في عام ٢٠١٥ في إنتاج إحاطات من ٠٠٠ ٥ كلمة لمعالجة تلك المسألة، وأضافت أن تقارير التقييم تعد مع ذلك ذات طابع تقني وكثيرا ما يتعين إيراد التفاصيل لنقل الصورة كاملة. وبعد أن أوضحت تلك النقطة، قالت إن مكتب التقييم يسعى بصورة نشطة إلى الحد من حجم تقاريره. واستجابة للدعوة إلى توسيع النطاق المنهجي للتقرير، أوضحت أن مكتب التقييم قد قصر نفسه على تناول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ولذا لم يكن بمقدوره أن يأخذ في الاعتبار المسائل الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقا التي لم تبرز إلى الصدارة إلا في عام ٢٠١٦. وفيما يخص المساءلة، أكدت أن التقييمات تركز بوجه عام على دور الصندوق، ولا توحي في أي حالة بوضع الدول الأعضاء في موضع المساءلة.

٦٦ - ورحبت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) بالتعليقات على برنامج اللوازم التابع للصندوق، وأكدت للوفود أن الصندوق قد أسند الأولوية دوما إلى السيطرة الوطنية وإلى التخطيط والبرمجة الشفافين القائمين على الأدلة، وهي مبادئ سيعززها الصندوق في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وكررت تأكيد التزام الصندوق بالشراكات وبإدماج العنصر الجنساني في جميع مجالات عمله.

٦٧ - وسلط مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أهمية مواصلة الشراكات وتعزيزها لضمان ملكية المبادرات مع كل أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالإسهام في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، قال إن التركيز ينبغي أن ينصب على بيان كيف يؤدي تقديم الصندوق للمساعدة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية إلى تحسينات اجتماعية اقتصادية.

٦٨ - وأكد رئيس شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان للوفود أن 'الهدف المحدد' المتوخى هو الذي يوجه التركيز الاستراتيجي للصندوق على الشباب والمراهقين، ولا سيما المراهقات، بوصفهم العنصر المركزي في تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وخاصة في أشد البلدان احتياجا.

٦٩ - ولم يتمكن المجلس التنفيذي من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر المتعلق بالتقييم المواضيعي للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تنظيم الأسرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2016/CRP.5) ومرفقاته، وقرر أن يرجئ مواصلة النقاش واتخاذ مقرر في هذا الشأن إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

٧٠ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أحد الوفود عن اختلافه مع مسار العمل المقترح من رئيس المجلس بشأن الجانب الإجرائي المتعلق بإرجاء اتخاذ مقرر، على أساس أن النص القائم لا يمكن أن يشكل أساسا لأي مفاوضات جديدة. وأعربت عدة وفود عن قلقها من

أن يؤدي عجز المجلس عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقررات إلى تقويض فعالية المجلس. وذَكَّر رئيس المجلس الوفود بأن من مسؤوليتها بصفتها أعضاء في المجلس أن تعمل معا لحل الخلافات والتوصل إلى توافق في الآراء.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا - بيان المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧

٧١ - تولت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في البيان الذي أدلت به أمام المجلس، عرض نتائج استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2016/5)، وكذلك التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (DP/OPS/2016/6). وأظهر الاستعراض كيف يسهم المكتب في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة من خلال المساعدة التي يقدمها إلى الشركاء، وأشار إلى النتائج القوية التي حققتها المنظمة في مجال الإدارة وإلى أدائها المالي الحصيف. وقد ارتفع إنجاز المكتب في الواقع بنسبة ١٣ في المائة في المتوسط سنويا، بينما ظلت المصروفات الإدارية ثابتة أو انخفضت. وأوضح الاستعراض أن نسبة رضا الشركاء كانت أعلى من أي وقت مضى، إذ وصلت إلى ٨٢ في المائة، وكانت مشاركة موظفي المكتب أعلى كثيرا من المعايير المرجعية الخارجية للمنظمات الدولية العالية الأداء. وأكدت المديرة التنفيذية أن المكتب قد استمر في توظيف استثمارات في التكنولوجيا الجديدة من أجل تحديد وتبسيط العمليات المتعلقة بأنشطته، وكان حريصا على تزويد شركائه بأرفع الخدمات جودة.

٧٢ - وانتقلت المديرة التنفيذية إلى خطة عام ٢٠٣٠، فأشارت إلى أن مجالات أولويات المكتب، في الحاضر والمستقبل، تركز على إقامة بنى تحتية جديدة (من خلال توظيف استثمارات في البنى التحتية وتخطيط القدرة على الصمود) - وهو من أهم الشروط المسبقة لتحقيق الأهداف، والتصدي للأزمات الإنسانية، وبناء القدرة على الصمود - وتحقيق الامتياز في خدمات الشراء السليمة والشفافة، وهو أمر بمقدوره أن يولد عائدات ضخمة على النطاق العالمي ويساعد على مكافحة الفساد. وأوضحت أن في المستقبل سترجح كفة الموارد المحلية على المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يخص إنجاز الأهداف، وأن الأمم المتحدة ستشترك مع القطاع الخاص في تمويل التنمية. وينهض المكتب من جانبه بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى جانب الاشتراك بصورة تحفيزية مع المؤسسات المالية

في 'الحد من مخاطر' المشاريع بالنسبة للاستثمار الخاص. وقالت إن تركيز المكتب يظل منصبا، في تلك الجهود كلها، على الشراء، وإدارة المشاريع، وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية، والبنى التحتية.

٧٣ - وأثنى أعضاء المجلس على المكتب لاستمرار أدائه المحكم وإنجازاته القوية في ضوء خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما يُظهر ذلك استعراض منتصف المدة. ورحبوا بالمبلغ القياسي للمعونة، وبتزايد الفعالية وتنامي رضا الشركاء، وأشادوا في الوقت نفسه بتنظيم العمل في بعض من أصعب البيئات التي لا يتوافر فيها وجود لمعظم المنظمات الأخرى. وأعربت الوفود عن تقديرها لمشاركة المكتب في الدول الهشة وفي أقل البلدان نموا، ولتركيزه على الآثار الاجتماعية والبيئية، وخاصة على السكان الأكثر ضعفا، بما في ذلك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، أشادت الوفود بالمكتب لالتماسه طرقا ابتكارية لإشراك وتعبئة القطاع الخاص والمؤسسات المالية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعربت الوفود كذلك لا عن دعمها لمشاركة المكتب في الشراكات بين القطاعين العام والخاص فحسب، بل أيضا عن دعمها القوي لمشاركته الأعمق مع المستثمرين من خلال مبادرته المتعلقة بالأثر الاجتماعي للاستثمار.

٧٤ - وشجعت الوفود المكتب على مواصلة تعزيز واستهداف أولوياته التنفيذية، بالتركيز على ركائزه الثلاث - الإدارة المستدامة للمشاريع، وإقامة البنى التحتية المستدامة، والشراء المستدام - إلى جانب الحفاظ على عنصر قوي يتعلق ببناء القدرات. وطلب أحد الوفود إحاطةً بشأن تخطيط البنى التحتية القائم على الأدلة. ورحبت الوفود بأنشطة المكتب في مجال الشراء، لكنها طلبت أن تكفل المنظمة، بالنظر إلى ما يرتبط بذلك من مخاطر، أن تكون عمليات تفويض السلطة والآليات الرقابية محددة تحديدا جيدا، وخاصة فيما يتعلق بشراء خدمات الشركاء المنفذين. وعلى وجه الإجمال، أعربت الوفود عن ارتياحها لزيادة مشتريات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للخدمات من موردين ينتمون إلى البلدان النامية، وخاصة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نموا. ولوحظ أن النهج الذي يتبعه المكتب في مجال الشراء قد ساعد على تعزيز الشفافية والكفاءة إلى جانب خفض التكاليف، وأوضحت الوفود أنها تتطلع إلى استمرار التقدم المحرز. وطُلب أن تُحدد الخطة الإدارية المقبلة بصورة واضحة ولاية المكتب، مع مراعاة القدرة الفعلية على تقديم الخدمات. وحثت الوفود المكتب على مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحسين الخدمات المقدمة إليها على كل المستويات، وفقا للاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات.

٧٥ - وأوضح أعضاء المجلس أنهم يتطلعون إلى إجراء حوار معمَّق مع المكتب بشأن استراتيجيات المرحلة المقبلة، وذكر أحد الوفود أنه ينتظر إجراء مزيد من المناقشات بشأن فريق الأمم المتحدة الاحتياطي المعني بالوساطة، وهو فريق مؤلف من خبراء وساطة متفرغين يمكن نشره على وجه السرعة. وشَجع هذا الوفد المكتب على توفير معلومات بشأن كيفية متابعته مبادئ البرمجة المشتركة (مثل النُهج القائمة على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين). وأوصت الوفود بأن يتضمن الحوار مع المجلس مستقبلا مناقشات عن كيفية إنجاز المكتب (وهو منظمة قائمة على المشاريع) لأنشطته وفقا لنهج خطة عام ٢٠٣٠ 'المتكامل' على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكيف يرى دوره في خطة إصلاح الأمم المتحدة وتقسيم العمل داخلها. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة تطوير سجل الأداء الخاص به لدى صياغة خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ووُجه طلبٌ إلى المكتب بأن يزود أعضاء المجلس بخريطة طريق للخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وبأن يدرج الشركاء في إعدادها.

٧٦ - ورداً على ذلك، شكرت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفود على استمرار دعمها القوي، وكررت تأكيد أن المكتب قد استحدث سلسلة من وظائف الدعم التي عادت بالنفع على الشركاء، كي يتسنى لهم التركيز على ولاياتهم الأساسية. وسيواصل المكتب تطوير خدماته المتخصصة استجابة للطلب الجاري، لأنها لا تساعد الشركاء على تقديم المزيد والأفضل فحسب، بل تساعد أيضا منظومة الأمم المتحدة على توحيد أدائها. وشددت على أن المكتب يركز، في سعيه إلى تحقيق الامتياز، على تصميم خدمات تحسن جودة إعداد البرامج وسرعته وكفاءته. ولما كانت ولاية المكتب تركز على البنى التحتية والشراء، فإن دعم المجلس لعمل المكتب في هذين المجالين يتسم بأهمية حاسمة. وأشارت إلى أن الخطة والتصميم المتكاملين للبنى التحتية يعدان عنصرا رئيسيا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولذا يتعين التعامل معها وإنجازها بأفضل طريقة ممكنة. وتشير البنى التحتية بوجه خاص إلى أهمية الشراكة مع القطاع الخاص، الذي سيستحيل بدونه إنجاز خطة عام ٢٠٣٠، مع قيام منظومة الأمم المتحدة بدفع مبادئ التنمية المستدامة قدما وبقائها ملتزمة بقيم الأمم المتحدة. وذكرت أن المكتب ملتزم بالشفافية في كل المجالات، وخاصة الشراء، وأشارت إلى استعدادها لشرح نتائج الاستعراض الإحصائي الذي يغطي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها. وشددت على أن المكتب يعمل بأقصى طاقته في بيئات هشة وفي أقل البلدان نموا، ويقدم خدمات متخصصة في ظل ظروف صعبة. لكن المكتب ينشط أيضا في البلدان المتوسطة الدخل، وهذا ميدان يأمل أن يستكشفه بقدر أكبر. وأكدت أن المكتب

سيعمل في ارتباط وثيق مع المجلس ويدرج مطالبه في تصميم الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠١٦ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١٦ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

الجزء المشترك

تاسعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٧٩ - تولى مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2016/1). وتولى مدير مكتب اختيار الموردين والعمليات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار العام والموظف المسؤول عن مكتب نيويورك في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ورئيس شعبة خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، عرض المجالات التي ركز عليها التقرير والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها، وذلك من منظور منظمة كلٍ منهم.

٨٠ - وأشادت مجموعة من الوفود بالبرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب لتنامي جهودهم الرامية إلى استحداث أنشطة شراء ابتكارية مشتركة، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، وزيادة كفاءة عمليات الشراء، وتقديم سلع وخدمات عالية الجودة. واعترفت تلك الوفود بالدور الرئيسي الذي تؤديه في هذا المجال شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وشجعت مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في كوبنهاغن على القيام بدور قيادي في إجراء الإصلاحات وتحديد الممارسات المثلى في مجال الشراء، ونشرها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت أنها تتطلع إلى الدراسة المتعلقة بالسلع التي ستُجرى على نطاق المنظومة، وشجعت المنظمات الثلاث على استخدام نتائج الدراسة في عملها المتصل بالشراء. وأشادت بالمنظمات لتعزيزها خدمات الشراء المقدمة إلى مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولكنها لاحظت أن الحجم (٩٢ مليون دولار) يظل متواضعا. وشجعت الوفود المنظمات الثلاث على استكشاف الفرص المتاحة للتعاون على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، وتوفير تفاصيل أوفى عن قيم الوفورات الناشئة

عن زيادة الكفاءة التي تحققت في القطاعات وفئات السلع المختلفة، وعن كيفية إعادة استثمارها في تدابير الحد من الفقر.

٨١ - وأشارت الوفود إلى ما للشراء من طابع عالي المخاطر، وحثت البرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب على كفالة توافر ضوابط وآليات رقابية قوية، ورحبت بالإصلاحات التي أدخلت مؤخرا على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، التي تفحص البائعين آليا في ضوء قائمة الجزاءات المقررة. ورحبت أيضا بتزايد استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل، وشجعت المنظمات الثلاث على التوسع في استخدامها، وحثتها على العمل معا من مرحلة مبكرة لتجميع الطلب وتنسيق النُهج من أجل التأثير في الأسواق وتنميتها، وتحقيق أقصى استفادة من وفورات الحجم وتخفيضات الحجم. ورحبت الوفود أيضا بالنهج الابتكاري الذي اتبعته مؤسسات الأمم المتحدة لتحديد الشركاء غير التابعين للأمم المتحدة لأغراض التعاون المشترك معهم، ورحبت كذلك بالنُهج التعاونية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشجعت الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على مواصلة طريقة توحيد الأداء، بوصفها محركا رئيسيا للشراء المشترك. ودعت المنظمات إلى إبلاغ المجلس بصورة منهجية عن أنشطة الشراء المشتركة وعن الوفورات المتحققة، والاستعانة بنتائج التقرير من أجل تطبيق الدروس المستفادة والتأسيس على التقدم المحرز.

٨٢ - ورداً على ذلك، أعرب المستشار العام ومدير الفريق القانوني في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تقديره لتشجيع الوفود ومشورتها. ويركز المكتب على تحسين الإبلاغ عن الشراء، بوصفه الكيان المسؤول عن تنسيق الإبلاغ عن الشراء فيما بين المنظمات، على نحو ما ورد في التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (DP/OPS/2016/6). وأشار إلى أن المنظمات قد أحرزت تقدما كبيرا، على الرغم من منحنى التعلم، وحققت مستوى من الثقة بالبيانات يسمح لها الآن بمعالجة الجوانب التحليلية، على النحو المبين في التقرير المقدم إلى المجلس في هذه الدورة. وأوضح أن المكتب سيتقاسم هذا النهج مع شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لصياغة السبيل الذي ستمضي فيه التقارير المقبلة.

٨٣ - وتناول رئيس شعبة خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان مسألة تواضع حجم خدمات المشتريات المقدمة إلى مؤسسات الأمم المتحدة، فأكد أن هناك مجالات لا يستطيع الصندوق أن يتعاون فيها، وخاصة في ضوء مفهوم 'الوكالة الرائدة'. وأوضح أن الصندوق هو مؤسسة الأمم المتحدة الوحيدة التي تشتري سلعا تتعلق بالصحة الإنجابية في حين أن اليونيسيف، مثلا، هي التي تشتري اللقاحات، لأن هذا مجال ليس بمقدور

الصندوق أن يشارك فيه. ومن شأن الدراسة المقترحة أن تساعد على تحديد المجالات التي تستطيع المنظمة أن تتعاون فيها في مجال الشراء. وأكد أن كفالة توافر ضوابط كافية ومعززة للمشتريات، تقترن بتدابير أقوى لإدارة المخاطر، تشكل أولوية قصوى للمنظمات الثلاث. وأشار إلى أن شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعمل في ارتباط وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحديد كيف يمكن للمنظمات أن تدعم المكاتب القطرية في تنفيذ الشراء المشترك باستخدام القواعد والسياسات والعمليات المشتركة التي وضعتها الشبكة.

٨٤ - وأكد مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج الإنمائي ملتزم أيضا باستخدام نفس أدوات الشراء التي صممتها شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وأوضح أنه سيُطلع اللجنة على التزامات المجلس واقتراحاته، بما يضمن معالجة المسألة على صعيد اللجنة الرفيعة المستوى وعلى صعيد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سواء بسواء. وأشار إلى أن النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة هو الذي قاد في الواقع إلى تحقيق المستوى الحالي من التقدم. وكرر تأكيد أن المنظمات قد وصلت إلى مستوى من الثقة بالبيانات من شأنه أن يدفع إلى إحراز تقدم أكبر.

٨٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2016/1).

عاشرا - متابعة اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٦ - قرر المجلس التنفيذي أن يرجئ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ مناقشة هذا البند المتعلق بالتقرير عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2016/27–DP/FPA/2016/11).

حادي عشر - الزيارات الميدانية

٨٧ - قدم المقرران تقرير كل منهما إلى المجلس: (أ) التقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها إلى غينيا المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP-FPA-OPS/2016/CRP.1)؛ (ب) التقرير عن

الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى قيرغيزستان المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2016/CRP.1). وقام المدير الإقليمي لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لأفريقيا، ورئيس الفريق الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعرض ملاحظاتهما على الزيارات الميدانية لمنطقتي كل منهما. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المنسق المقيم لقيرغيزستان، وهو متكلم ضيف، مزيدا من التفاصيل عن الزيارة من منظور الفريق القطري والمنظور الوطني.

٨٨ - وأكد أعضاء المجلس، في تعليقاتهم العامة، فائدة الزيارات الميدانية في تزويدهم بخبرة مباشرة عن العمل الذي تؤديه مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية على الأرض، وفي مساعدتهم على فهم مكانتها على المستوى القطري بالتعاون مع الحكومات والشركاء. ورأوا أن الزيارات الميدانية وسيلة ممتازة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. ونوهوا أيضا بأهمية ضمان الاتساق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج على المستوى القطري، بالتعويل على المزايا النسبية المختلفة لكل منها.

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها إلى غينيا المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP-FPA-OPS/2016/CRP.1).

٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى قيرغيزستان المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2016/CRP.1).

ثاني عشر – مسائل أخرى

حوار مشترك مع كبار مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في إطار خطة عام ٢٠٣٠

٩١ - تضمنت الدورة حدثا خاصا هو: حوار مشترك بين المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ونائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) في

صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ونائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومدير السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومدير الاستجابة للأزمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن موضوع ''خطة عام ٢٠٣٠: تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي''. وركز العرض والمناقشات على أربع مسائل رئيسية هي: (أ) كيف يتيح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للأطراف الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والعمل الإنمائي اتباع نهج مشترك أكثر شمولا، وكيف يبدو هذا النهج في الممارسة العملية؛ (ب) كيف ينظر البرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب إلى استعدادهم أن يدفعوا الالتزام بالعمل قدما؛ (ج) كيف ترتبط معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين بالالتزامات التي تم التعهد بها في خطة عام ٢٠٣٠ بكفالة 'ألا يتخلف أحد عن الركب' ودور الأطراف الفاعلة في العمل الإنمائي؛ (د) ما هو التحول الرئيسي اللازم لتمويل النتائج في ضوء النواتج الجماعية والإنسانية المتوخاة.

٩٢ - ورحب أعضاء المجلس بالمناقشة ونوهوا بضرورة أن تنعكس المنظورات الإنمائية في تخطيط العمل الإنساني وتنفيذه. ولاحظوا أن التقدم المحرز حتى الآن لم يكن كافيا لمعالجة العقبات التي تعترض تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، ويعزى ذلك جزئيا إلى نقص التمويل. وتعد حوكمة التكامل بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي أمرا رئيسيا وينبغي أن تستند إلى خطة عام ٢٠٣٠ والتزامات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأشار أعضاء المجلس إلى أنهم ينبغي أن يمارسوا أيضا قدرا أكبر من الإشراف لدى صياغة إطار واحد للصلة بين العمل الإنمائي والعمل الإنمائي. وتتسم الأنشطة الإنسانية بأنها متمايزة عن الأنشطة الإنمائية من حيث إن لها أساسا قانونيا دوليا، ينبغي ألا يكون خاضعا للتفاوض، وإن التدخلات تلبي في أحيان كثيرة كلا من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. وتعالج خطة عام ٢٠٣٠ بالمثل الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في حالات الكوارث، التي يتعين إدماجها في خطط المجلس والوكالات. ومن منظور المانحين، من المهم النظر إلى العمل الإنساني والعمل الإنمائي على أنهما مترابطان. ومن العوامل الرئيسية للنجاح بناء القدرات الوطنية والمحلية المطلوبة في الأجل الطويل. والتمست الوفود إيضاحا بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الحوافز أو الإرشادات لتوثيق الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى توثيق هذه الصلة وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس أثناء تحركات المهاجرين واللاجئين من المناطق المتضررة بالأزمات. وكان هناك دعم قوي للتحليل المشترك، والتخطيط المتعدد السنوات، والشفافية، والابتكار. ويعد الاستعراض الذي يجرى كل أربعة سنوات دافعا معياريا رئيسيا يساعد على توثيق الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي.

٩٣ - وأكد أعضاء فريق المناقشة أن الأمم المتحدة ليس بمقدورها أن تحل الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين بمفردها. وبالنظر إلى كمية التمويل المطلوبة لمواجهة الأزمات الإنسانية، يعد دور القطاع الخاص حاسم الأهمية، إلى جانب الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، والحوكمة القوية، وتوافر منسق مقيم مستقل. وهناك حاجة إلى إجراء تحول أساسي من التمويل القائم على المشاريع إلى تمويل أكثر مرونة قائم على الطلب، وغير مخصص لغرض محدد، وابتكاري، بحيث يكون بمقدور الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني والعمل الإنمائي أن تطوع برامجها لتغير الاحتياجات ومستويات الخطر من خلال نهج متعدد السنوات، كما أشير إلى ذلك في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ونوهوا أيضا بأهمية تحليل البيانات في تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وفيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين، هناك حاجة إلى إيجاد فرص عمل محلية وإلى توليد الأمل. وتوفر الممارسات المثلى على المستوى القطري مصدرا ثريا تستطيع الجهات المانحة والدول الأعضاء أن تستند إليه بتكلفة منخفضة. وقد استخدمت خطة عام ٢٠٣٠ عن عمد لغة تدل على ''التقارب'' بين البعدين الإنساني والإنمائي، مما يعني ضمناً التخطيط والتنفيذ المشتركين. وعلى المستوى القطري، يدرج المنسقون المقيمون/المنسقون الإنسانيون جميع الشركاء الإنمائيين والإنسانيين في التخطيط والتنفيذ. غير أن هناك حاجة إلى احترام كلا 'الحيزين' الإنساني والإنمائي، اللذين لا يمكن دمجهما، والتركيز على الأسباب الجذرية. وهناك أيضا حاجة إلى إسناد الأولوية لتقاسم الأعباء لدى مواجهة أزمة المهاجرين واللاجئين، بما يؤدي إلى تجنب الحلين غير الواقعين المتمثلين في الترحيل أو الاستيعاب.

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٩٤ - تطرق رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في الكلمة التي أدلى بها أمام المجلس، إلى عدد من المواضيع، من بينها الشفافية، والتمسك بالمبادئ، وحقوق الإنسان الخاصة 'بغير الموظفين' والأجر المتكافئ نظير العمل المتكافئ، وتقارير مراجعة الحسابات، ومدى قانونية الاستعانة 'بغير الموظفين'، والمسائل المتعلقة بسن التقاعد، والمتأخرات في دفع المعاشات التعاقدية، والأداء والتطوير الوظيفي، وأهمية أن يُدلي أمين مظالم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بكلمة أمام المجلس، واستخدام مجموعة عناصر الأجر، واحترام مبادئ الخدمة المدنية الدولية.

٩٥ - ونوه مدير مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي ومدير شعبة الموارد البشرية في الصندوق والمستشار العام ومدير الفريق القانوني بالمكتب، في ردودهم الإدارية، بعلاقات العمل الطيبة التي تقيمها كل منظمة مع مجلس الموظفين وبالتدابير التي تتخذها كل واحدة منها لمعالجة شواغل الموظفين.

٩٦ - وفي المداخلة الوحيدة التي أُدلي بها، قال أحد الوفود إن المجلس لئن كان لا يستطيع أن يتخذ بصورة مباشرة خطوات لمعالجة قضايا الموظفين، فإن أعضاء المجلس يتوقعون من مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الموظفين التصرف وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وقيمها المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

٩٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما ببيان رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مرفق

البيان الذي أدلى به المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بصندوق الأمم المتحدة للسكان في المشاورة غير الرسمية بشأن وثائق البرامج القطرية للصندوق التي عقدت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦

يعيش في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أكثر مناطق العالم سكانا وتنوعا، أناس شديدو الثراء وأناس شديدو الفقر، فضلا عن جماعات عرقية ودينية عديدة، وهي تعد أشد المناطق تعرضا للكوارث. ونستطيع أن نرى على نطاق المنطقة طائفة متنوعة من الاتجاهات السكانية، فهي تضم بلدانا تمر بمراحل مختلفة من الانتقال الديمغرافي: فبعضها يسعى إلى تلبية احتياجات سكان شباب تتنامى أعدادهم، في حين يسعى عدد آخر منها إلى الاستفادة من العائد الديمغرافي، ويكافح بعضها الآخر لمواجهة التحديات الناشئة عن شيخوخة السكان بصورة سريعة. وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن هناك اتجاهات إقليمية تنطبق على معظم البلدان.

ومن الاتجاهات الإيجابية التي تلاحظ على نطاق المنطقة الانخفاض الكبير الذي حدث في وفيات الأمومة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، إذ نقصت نسبة وفيات الأمومة بمقدار ٦٤ في المائة، فهبطت من ٣٥٣ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١٢٧ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٥. ولكن لا تزال أكثر من ٠٠٠ ٨٣ امرأة تفقد حياتها كل عام لأسباب تتصل بالحمل والولادة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تُخفي المتوسطات الوطنية افتقار المجتمعات المستبعدة والمهمشة لفرص الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية العالية الجودة، مثل المجتمعات التي تعيش في المناطق الريفية النائية أو في الأحياء الحضرية الفقيرة، والمهاجرين، والمشردين داخليا، واللاجئين، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية والدينية. وما زالت المضاعفات أثناء الحمل والولادة تشكل سببا رئيسيا للوفاة بين المراهقات. ومما يبعث على قلق بالغ انتشار العنف ضد النساء والفتيات. ويشكل تمكين الشباب من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم ومجتمعاتهم تحديا آخر يواجه بلدان المنطقة. وتكافح البلدان التي وصلت إلى مرحلة متقدمة في الانتقال الديمغرافي من أجل كفالة حياة كريمة لسكانها المسنين الذين تتنامى أعدادهم.

وقد أيدت بلدان المنطقة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتُبذل جهود لتطويع أهداف التنمية المستدامة مع الأولويات الوطنية – وهو جهد يؤيده صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومما يتسم بأهمية مركزية لهذا الجهد تعزيز جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها.

بنغلاديش

حققت بنغلاديش تقدما هائلا في تعليم شعبها وصحته إلى جانب تشجيعها النمو الاقتصادي الذي رفع البلد إلى مركز بلد من الشريحة الدنيا للبلدان المتوسطة الدخل. ويجدر التنويه على وجه الخصوص بالتوسع في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وما تلاه من انخفاض وفيات الأمومة. ومن جهة أخرى، تزايد عدم المساواة، وما زالت ٢٠٠ ٥ امرأة تفقد حياتها كل سنة نتيجة الحمل والولادة. وتتزوج ثلاث من كل خمس فتيات قبل أن تصل أعمارهن إلى ١٨ عاما، وتعرضت نسبة مذهلة من النساء المتزوجات، تصل إلى ٨٧ في المائة، إلى عنف جنساني. وتحتل بنغلاديش، التي تعد من أكثر بلدانا العالم اتصافا بالكثافة السكانية، المرتبة العشرين فيما يخص المؤشر العالمي للضعف وتحتل المرتبة الخامسة ضمن أكثر البلدان تعرضا للكوارث الطبيعية في العالم.

ووفقا للأولويات الوطنية، سيسهم الصندوق، في إطار برنامجه القطري التاسع، في التزام الحكومة بحقوق النساء والفتيات، وخاصة زيادة تنظيم الأسرة، والقبالة الماهرة، والرعاية التوليدية ورعاية الوليد في الحالات الطارئة، والقضاء على زواج الأطفال، ومنع العنف ضد النساء والفتيات. وسيقدم الصندوق خبرة تقنية رفيعة المستوى للمساعدة على تفسير البيانات السكانية والاجتماعية السكانية، وجني العائد الديمغرافي من خلال توظيف استثمارات لصالح المراهقين والشباب الذين يؤلفون ٣٠ في المائة من السكان. وسنساند أيضا الحكومة في تحليل واستخدام البيانات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب القضاء على الإقصاء والتهميش. وسيسهم البرنامج أيضا في التأهب للكوارث ومواجهتها، وضمان أخذ حاجات النساء والفتيات والشباب في الحسبان.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تعاون الصندوق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى السنوات الثلاثين الماضية في جهودها الرامية إلى تحسين جودة حياة شعبها. وقد أسهم هذا في تحقيق زيادات كبيرة في فرص الوصول إلى وسائل منع الحمل والقبالة الماهرة، مما أسهم بدوره في إحداث انخفاضات هامة في وفيات الأمومة، فهبطت وفيات الأمومة من ٨٥,١ إلى ٦٥,٩ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية على مدى السنوات الست الماضية. وساند الصندوق الاستقصاءات السكانية الوطنية التي أنتجت بيانات جوهرية سيستفاد بها في السياسات والبرامج. وما زال البلد يواجه أزمة إنسانية طويلة الأمد لا يتوافر لها التمويل الكافي، ويأتي في المرتبة ٣٩ من بين ١٩١ بلدا من حيث التعرض للكوارث، وفقا لمؤشر إدارة المخاطر للجنة الدائمة

المشتركة بين الوكالات. وقد أثرت هذه الحالة على البنى التحتية الصحية وعلى جودة الخدمات، وخاصة في المقاطعات الأشد تعرضا للكوارث.

وأدت الجزاءات الدولية، ولا سيما الجزاءات المتصلة بشراء المعدات واللوازم المعمرة وبالمعاملات المصرفية الدولية، إلى تعطيل تنفيذ البرنامج في عدة مناسبات، بما في ذلك خلال عام ٢٠١٦. وسيواصل الصندوق العمل مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل معالجة هذه المسألة بطريقة تتفق تماما مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ووفقا للأولويات الحكومية، سيركز الصندوق في برنامجه القطري الجديد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على المجالات التالية: (أ) زيادة القدرة الوطنية على تقديم خدمات شاملة لصحة الأم وخدمات متكاملة للصحة الجنسية والإنجابية؛ (ب) تقوية القدرة الوطنية على إنتاج بيانات سكانية مصنفة وعالية الجودة وعلى تحليلها ونشرها. وسيركز عمل الصندوق داخل البلد على المستوى الوطني. ومن ذلك مثلا أن الصندوق سيقدم مساعدة تقنية لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية منصفة وقائمة على الحقوق بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، ولتحسين جودة مهارات القابلات عن طريق توفير التدريب في كليات الطب وكذلك أثناء الخدمة. ويرمي الصندوق، من خلال تدخلات تسهم في إنقاذ الحياة، مثل توفير أطقم أدوات الصحة الإنجابية والقبالة والعقاقير والأدوية الأساسية، إلى المساعدة على ضمان إجراء ٣٥٠ ٠٠٠ ولادة مأمونة كل عام.

وسيقدم الصندوق مساعدة تقنية لمعاونة الحكومة على إجراء التعداد السكاني والإسكاني الوطني لعام ٢٠١٨، وفقا للمعايير الدولية، عن طريق إنشاء فريق استشاري دولي. واستنادا إلى الممارسات الجيدة المستخلصة من تعداد عام ٢٠٠٨ والاستقصاء الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي والصحي لعام ٢٠١٤، سيعمل الصندوق مع الحكومة لضمان اتساق البيانات الوطنية للاستعانة بها في أغراض وضع السياسات والبرامج وتنفيذها. وسيقوم موظفون دوليون من الصندوق بمصاحبة عملية التعداد من بداية المشروع حتى نهايته. وسيقومون بزيارات ميدانية لضمان الجودة وللعمل مع موظفي المكتب المركزي للإحصاء، وهو الوكالة الوطنية المسؤولة عن التعداد، أثناء إدخال البيانات ومعالجتها، لاستعراض مجموعات البيانات الأولية من أجل مراعاة اتساق البيانات ومصادقتها داخليا، مع إمكانية طلب إجراء تبويبات إضافية. وسيوفر الصندوق أيضا، عند الضرورة، تحليلات إضافية قائمة على المواضيع، بما في ذلك بشأن نوع الجنس، وشيخوخة السكان، والملامح الاجتماعية الديمغرافية، يكتبها خبراء دوليون، بما يتفق مع ولاية المكتب المركزي للإحصاء.

وسيرصد الصندوق تنفيذ البرنامج بالاحتكام إلى البيانات الأساسية من خلال القيام بزيارات ميدانية منتظمة لجمع معلومات كمية ونوعية من الأقاليم المستهدفة.

جمهورية إيران الإسلامية

يعد النظام الصحي في إيران من أقوى النظم الصحية في العالم، وهو يستمد قوته من نظام الرعاية الصحية الأولية الراسخ الأركان. ويمكن رؤية آثاره في انخفاض مستوى وفيات الأمومة (١٩,٧ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٤). ومنذ عام ٢٠١٤، شهد قطاع الصحة توسعا كبيرا، بدءا من الرعاية الصحية الأولية على مستوى الريف إلى الخدمات العامة في المناطق الريفية والحضرية. وشهدت إيران ما يسمى 'التضخم الشبابي' خلال العقد الماضي. فثلث العدد الكلي للسكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما. ويمثل هؤلاء السكان الشباب فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي والإسراع بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية. غير أن إيران تعد مع ذلك بلدا يشيخ سكانه، ويقترن ذلك بتحديات اقتصادية واجتماعية وصحية يستهدف البلد مواجهتها. وتسعى إيران إلى تحسين توافر البيانات المصنفة وتحليلها للاستعانة بها في أغراض التخطيط ورسم السياسات في الأجل الطويل بشأن المسائل السكانية والإنمائية.

وسيدعم البرنامج القطري السادس الحكومة في استخدام نافذة الفرصة الديمغرافية تحقيقا للمنفعة الاجتماعية والاقتصادية. وسيدعو الصندوق إلى وضع سياسات وخطط عمل تهتدي بالأدلة من أجل معالجة الديناميات السكانية، بما في ذلك شيخوخة السكان. وسيواصل البرنامج القطري التركيز على القضاء على وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية. وسيقدم الدعم من أجل تحسين السياسات المتعلقة بالقبالة، وإضفاء الطابع المؤسسي على نظام وطني لمراقبة وفيات الأمومة، والوقوف على أدلة تساعد على تحديد أوجه عدم المساواة ومعالجتها، مما يعزز السياسات الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

خفضت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المعدل الوطني للفقر بمقدار النصف على مدى العقدين الماضيين. وتقلصت الفجوة في المساواة بين الجنسين على كل مستويات الالتحاق بالتعليم، لكن الفتيات ما زلن يواجهن تحديات تعوق وصولهن إلى التعليم الثانوي وإتمامه – ويعزى ذلك جزئيا إلى أن معدل الزواج المبكر يعد من أعلى معدلاته في المنطقة. إذ تتزوج واحدة من كل ثلاث نساء قبل سن ١٨ عاما وتلد واحدة من كل خمس نساء

في سن الإنجاب قبل أن تتم ١٨ عاما. وانخفضت نسبة وفيات الأمومة انخفاضا هائلا، من ٩٠٥ حالات لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١٩٧ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، يشير ارتفاع نسبة وفيات الأمومة وارتفاع معدل خصوبة المراهقات، المقترنين بارتفاع معدلات العنف ضد المرأة، إلى استمرار انعدام المساواة بين الجنسين. ويضم البلد ٤٩ جماعة عرقية معترفا بها رسميا وهيكلا عمريا سكانيا شبابيا، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ٦٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. وبمقدور الاستثمار في تزويد الشبان والشابات بما يلزم من تعليم ومهارات ومعارف، بما في ذلك بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، أن يسهم في انتفاع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من العائد الديمغرافي.

وفي البرنامج القطري السادس، سيركز الصندوق تعاونه على خفض وفيات الأمومة وزيادة مشاركة الشباب. وبوجه خاص، سيقدم الصندوق مساعدة تقنية لتعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنظيم الأسرة، واستراتيجية الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل، وخطة تحسين القبالة، في إطار دعم المنظمة للتغطية الصحية الشاملة. ويركز الصندوق بصفة خاصة على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، بما في ذلك فرص حصولهم على وسائل منع الحمل والتربية الجنسية الشاملة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وسيسدي البرنامج مشورة سياساتية بشأن منع العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، استنادا إلى الدراسة التي أجريت مؤخرا بدعم من الصندوق بشأن مدى انتشار العنف الجنساني. وعملا على مساندة الأولويات الإنمائية الوطنية للبلد وإدماجه في الجماعة الاقتصادية لأمم جنوب شرق آسيا، سيدعم الصندوق إنتاج أدلة وبحوث لضمان أن يسهم صنع القرارات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وخاصة للشباب والأقليات العرقية.

منغوليا

قطعت منغوليا أشواطا كبيرة في تحسين صحة النساء والفتيات وضمان حقوقهن. وهي واحدة من تسع بلدان فقط في العالم التي حققت وتجاوزت الهدف المتمثل في خفض وفيات الأمومة بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وانخفض مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في منغوليا من ٠,٤٠١ في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٣٢٥ في عام ٢٠١٤، واليوم يزيد عدد النساء اللاتي تصلن إلى مرحلة التعليم الجامعي (٢٧ في المائة) على نظرائهن من الرجال (١٧ في المائة). ويعد مؤشر تنمية الشباب أعلى من المتوسط العالمي، وإن كان البلد قد سجل نتيجة أدنى فيما يخص المشاركة السياسية والمدنية. وتشكل النساء نحو ٨٨,٣ في المائة من ضحايا العنف المترلي، وتشكل الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٣٤ عاما

٤٠ في المائة من هؤلاء الضحايا، ومن غير المرجح أن تقمن بالإبلاغ عن هذا النوع من الحوادث. واتخذ البلد مؤخرا إجراء تشريعيا لتجريم العنف المترلي.

وسيركز البرنامج القطري السادس تعاونه على المسائل المتعلقة بالشباب وبالمساواة بين الجنسين. وسيدعم الصندوق تحسين الإطار القانوني للخدمات الصحية الصديقة للشباب، وسيتعاون في وضع سياسات الدولة المتصلة بالصحة والشباب، والبرنامج الوطني الخامس للصحة الإنجابية، والبرنامج الوطني لتنمية الشباب. وسيدعم الصندوق أيضا صياغة معايير تخص تعليم المهارات الحياتية الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية وتخص التربية الجنسية الشاملة للمرحلتين الثانوية والجامعية، وسيساند مراكز التعليم التقني والمهني، ومراكز التعليم مدى الحياة. وستُعَزَز المحافل الوطنية التي تتيح مشاركة الشباب ويوسع نطاقها لضمان إدراج وجهات نظر المراهقين والشباب، ولا سيما الفتيات، في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية. وسيدعم الصندوق إنشاء آليات رسمية لهذا الغرض على المستويين الوطني ودون الوطني.

وسيدعو برنامج الجنسانية إلى تخصيص اعتمادات كافية في ميزانية الدولة وإلى التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات، بما في ذلك القانون المتعلق بالعنف المترلي. وسيدعم الصندوق إنشاء آليات فعالة للرصد والمساءلة من أجل تمكين نظم الحماية الوطنية من إنجاز الالتزامات، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستعراض الدوري الشامل، وسيركز بوجه خاص على النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، بما في ذلك في حالات الطوارئ.

تايلند

حققت تايلند تقدما رائدا في التنمية البشرية على مدى العقود الماضية. وأنشأت نظاما للتغطية الصحية الشاملة يصل إلى ١٠٠ في المائة من السكان تقريبا، ونجحت في تحقيق مستويات عالية فيما يخص الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. ونتيجة لذلك، شهدت تايلند انخفاضات كبيرة في معدل الخصوبة وفي نسبة وفيات الأمومة. غير أن معدل ولادات المراهقين قد زادت زيادة حادة اعتبارا من مطلع العقد الأول من القرن الحالي. ويوحي هذا بأن الشباب يواجهون عقبات خطيرة تعترض حصولهم على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ويفتقرون إلى المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم بصورة مسؤولة في هذا الميدان من ميادين الحياة. وقد أصدر البلد قانون حمل المراهقات لمعالجة هذه

المسألة. وفي الوقت نفسه، تتحول تايلند بشكل سريع إلى مجتمع يشيخ سكانه، وقد اتخذت تدابير سياساتية هامة لمواجهة هذا التحدي.

وفي إطار البرنامج القطري الحادي عشر، سيدعم الصندوق تايلند في تنفيذ قانون حمل المراهقات، بهدف تقليل عدد الولادات غير المقصودة بين المراهقات بمقدار النصف خلال السنوات الخمس المقبلة. ومن خلال الحوار والدعوة بشأن السياسات، سيساعد الصندوق المؤسسات والنظم الوطنية على تعزيز مشاركة الشباب في النهوض بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية بين المراهقين، بما في ذلك توفير خدمات صديقة للشباب وتربية جنسية شاملة في المدارس. وفي إطار الخطة الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيدعم الصندوق تحليل واستخدام البيانات من أجل تعزيز رسم السياسات القائمة على الأدلة بشأن المسائل المتصلة بالسكان، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمراهقين، وتمكين الشباب، والمساواة بين الجنسين، وشيخوخة السكان. وسينصب التركيز على الوصول إلى أشد السكان ضعفا، بما في ذلك في المنطقة الجنوبية، وكذلك إلى المهاجرين والأقليات العرقية.

فييت نام

حققت فييت نام مكاسب لافتة للنظر في مجال التنمية البشرية، فأنجزت أو تجاوزت كثيرا من الأهداف الإنمائية للألفية، وقللت بدرجة كبيرة وفيات الأمومة ووسعت من إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة في سياق نمو اقتصادي سريع. ويأمل البلد أن يضيف إلى هذه النجاحات من أجل مواصلة تحسين القدرة الوطنية على رسم سياسة قائمة على الأدلة وعلى وضع البرامج وتنفيذها بغية معالجة أوجه عدم المساواة الناشئة، والنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة.

ويعد ثلث سكان فييت نام تقريبا من الشباب. وعملا على الاستفادة بصورة كاملة من هذه الفرصة الديمغرافية، سيتعين على البلد أن ينهض بالتنمية الشاملة للشباب، بما في ذلك وصولهم إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ومشاركة الشباب في السياسات والبرامج الوطنية، إلى جانب القيام في الوقت نفسه بمواجهة التحدي المتمثل في شيخوخة السكان بصورة سريعة. وعلى الرغم من أن فييت نام قد حققت تقدما هاما في المساواة بين الجنسين، فإن الممارسات التمييزية والتصورات النمطية ما زالت مستمرة. وعلى النطاق الوطني، تعرضت نسبة تصل إلى ٦٠ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٦٠ عاما لعنف مترلي. ومن ثم، يتعين تعزيز الإطار القانوني وإنفاذ القوانين بقدر أكبر بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

وفي إطار البرنامج القطري التاسع، سيضطلع الصندوق بأنشطة دعوية تشاركية وقائمة على الأدلة من أجل وضع قوانين وسياسات وبرامج وطنية قائمة على الحقوق بشأن النهوض بالمراهقين والشباب. وسيركز الصندوق على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات، والتربية الجنسية الشاملة، وسيدعم إنشاء خدمات متعددة القطاعات تستهدف منع العنف الجنساني بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

وسيتعاون الصندوق في تعزيز السياسات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية، والصحة الجنسية والإنجابية، وحقوق الإنسان، استنادا إلى قاعدة أدلة وطنية محسنة واستخدامها بصورة فعالة في إدماج الديناميات السكانية في سياسات التنمية الوطنية. وعن طريق التركيز على تنمية الشباب، والمساواة بين الجنسين، وتحسين استخدام البيانات السكانية، بما في ذلك بشأن مسائل ناشئة مثل الهجرة الداخلية وتغير المناخ، سيسعى الصندوق إلى مساعدة البلد على تلبية احتياجات ومطالب سكانه الحالية، مع القيام في الوقت نفسه بضمان الاستعداد المناسب للمستقبل. وسيشكل هذا إسهاما مهما في الجهد الذي تبذله فييت نام لإنجاز أهداف التنمية المستدامة.